

أثر القراءات الشاذة على استنباط الأحكام

د. شبير أحمد جامعي ☆

د. محمد ادريس نوردهي ☆☆

Abstract

There are several schools of Qur'anic recitation, all of which teach possible pronunciations of the Uthmanic rasm: Seven reliable, three permissible and (at least) four uncanonical - in 8 sub-traditions each - making for 80 recitation variants altogether.[62] A canonical recitation must satisfy three conditions:

1. It must match the rasm, letter for letter.
2. It must conform with the syntactic rules of the Arabic language.
3. It must have a continuous isnad to Muhammad through tawatur, meaning that it has to be related by a large group of people to another down the isnad chain.

Indeed, Allah has given His book "Quran" in seven different pronunciations, and allowed the Muslims to recite Quran with these different pronunciations. It is kinds rather than opposites of each others, which caused by "Blessing and Expansion" of Allah. Ulamaas (experts) has taken those different "Qra'aat" as special point of their research and written much on it. they worked hard on it. So they able to screen the right from wrong and separate "Shazz" from "Batil" and "Daeef" and highlighted its laws and principles.

This article is based on "Asar-ul-Qra'aat e Shazzah" and details about it.

☆ الاستاذ المساعد في قسم الدراسات الإسلامية، بجامعة إسلامية بهار لفور، باكستان.

☆☆ الاستاذ المساعد في جامعة بهاء الدين زكريا، عمان، أسماء شبير، ماجستير في الدراسات الإسلامية

أثر القراءات الشاذة على استنباط الأحكام

د. شبير أحمد جامعى ☆

د. محمد ادريس لودهي ☆☆

الحمد لله والصلوة والسلام على رسول الله، وعلى آله وأصحابه ومن والاه.
فقد أنزل الله، تعالى كتابه على سبعة أحرف، وأذن لهم أن يقرأوه بوجوهه المختلفة في الطبق، اختلاف
تنوع لا اختلاف تضاد وتبابن، رحمة بالأمة وتوسيعه عليها، وقد أولى العلماء تحرير مباحث القراءات
بالعناية والتحقيق، وقاموا بجهود عظيمة في ذلك، فميزوا بين الصحيح منها وغير الصحيح، والشاذة
الباطلة والضعيفة، وما يترتب عليها من آثار وأحكام، كل منهم يحسب فنه، الذي ينتهي إليه.

أولاً: حجيتها من حيث العمل:

اتفق العلماء من غير خلاف على أن ما نقل إلينا من القرآن نقلًا متوارثًا، وعلمنا أنه من القرآن أنه حجة، واختلفوا فيما نقل إلينا منه آحادا، مما يعرف بالقراءة الشاذة، كمثل بعض المنسوق عن ابن مسعود وأبي وغيرهما أنه: هل يكون حجة فيجب العمل به، أم لا؟... وكان لهم في ذلك مذهبان:

- المذهب الأول: أنها حجة، ويجب العمل بها، وهو مذهب الحنفية (٢٩)، والهادوية (٣٠)، وأحد قولى أحمد، والراجح عند أصحابه (١)، ورواية عن مالك والشافعى، واختاره المزني وكثير من الشافعية (٣٢)، ونقل السيوطي عن القاضيين أبي الطيب والحسين وعن الروياتى والرافعى العمل بها، تزيلاً لها منزلة خبر الآحاد، وصحح العمل بها ابن السiski في (جمع الجواعim) وغيره (٣٣). لكن الحنفية يشترطون في الاحتجاج بالقراءة الشاذة أن تكون مشهورة (٣٤). وحجتهم في ذلك:
 - أن الصحابي، وإن لم يصرح فيما رواه بكونه قرآنًا، لكنه أمكن أن يكون من القرآن، وأمكن أن يكون خبراً عن النبي ﷺ، وأمكن أن يكون مذهبًا له، كما يذكره المخالف، وهو حجة بتقدير كونه قرآنًا وبتقدير كونه خبراً عن النبي ﷺ، وهذا احتمالان، وإنما لا يكون حجة بتقدير كونه مذهبًا له، وهو احتمال واحد، ولا يخفى أن وقوع احتمال من احتمالين أغلب من وقوع احتمال بعينه (٣٥).
 - أنه إن لم يثبت كونها قرآنًا، فإنها لا تخرج عن أن تكون خبراً سمعه الصحابي عن النبي ﷺ، فظنه قرآنًا، وأخبر عنه بوصفه مسموعاً من النبي ﷺ، ومرؤياً عنه، بكونها قراءة أو تفسيرًا منه ﷺ للقراءة

أثر القراءات الشاذة على استبطاط الأحكام

المتوترة، فيكون حجة؛ لأنّ الرواية عدل، ولا شك أن العدالة توجب العمل، ولا يلزم من انتفاء قرآنية انتفاء خبريتها (٣٦).

٣. وإن سلمنا أنه ليس بقرآن، فإن احتمال كونه خبراً أرجح من كونه مذهبًا له؛ لأنّ روایته توهم بالاحتجاج به، ولو كان مذهبًا له لصرح به، نفيًا للتبليغ عن السامع المعتقد كونه حجة، مع الاختلاف في حججية مذهب الصحابي، ولذا فلا يقال إنه مذهب الصحابي؛ لأنّه لا يجوز ظن ذلك بالصحابة الكرام، فإنّ هذا افتاء على الله وكذب عظيم؛ إذ جعل مذهبه ورأيه الذي ليس هو عن الله تعالى، ولا عن رسوله ﷺ قرآنًا، والصحابة عدول، لا يجوز نسبة الكذب إليهم في حديث النبي ﷺ ولا في غيره، فكيف يكذبون في جعل مذهبهم قرآنًا، هذا باطل يقيناً (٣٧).

٤. إن الحججية لا يشترط فيها التواتر؛ لأن الحجة تثبت بالظن، ويجب العمل عنده، فتنزل منزلة أخبار الآحاد، وأخبار الآحاد متفق على الاحتجاج بها (٣٨).

٥. لقد عمل الأصحاب بقراءة الآحاد في مسائل كثيرة، فقد احتجوا على قطع يمين السارق بقراءة ابن مسعود: (فقطعوا أيمانهما) (٣٩):

المذهب الثاني: أنها ليست بحججة ولا يصح العمل بها، وهو منقول عن الإمام الشافعى في أرجح قوله، وعن بعض أصحابه، وهو مذهب الأمام مالك، ورواية عن أحمد، وترجمه بعض أصحابه. وحاجتهم في ذلك:

١. أنها نقلت بوصفها قراءة قرآنية، وهذا باطل من وجوهه:

أ. أن النبي ﷺ مكلف بإلقاء ما أنزل إليه من القرآن على طائفه تقوم الحجة القاطعة بقولهم، ومن تقوم الحجة القاطعة بقولهم لا يتصور عليهم التوافق على عدم نقل ما سمعوه منه ظاهرًا:

ب. أن الشيء إنما يثبت من القرآن بالتواتر، ولا تواتر هنا باتفاق.

ج. مناط الشرعية وعمدتها تواتر القرآن، ولو لاه لما استقرت النبوة، وما يبتي على الاستفاضة لتوافر الدواعي على نقله، كيف يقبل فيه رواية آحاد؟

د. مبنانا فيما نأى ونذر الاقتداء بالصحابة رضي الله عنهم، وقد كانوا لا يقبلون القراءة الشاذة؛ لأنّها تختلف رسم المصحف المجمع عليه، ولذا أزموها ابن مسعود ظاهرًا أن يقرأ بالمصحف المجمع عليه، فكيف يقبل ما يخالفه؟

٢. إنه يبعد أن يحضر مجلس الرسول ﷺ جمع قد اعتوا بحفظ كلامه، ثم يختص بعضهم بسماع كلمة

مع ذهول الآخرين عنه، والعجب أنه لم يتبه لهذا في القرآن، ومتناه على التواتر والاستفاضة، واعتبره في غير مظنته (٣٠).

٣. قد تكون من القرآن أولاً، ثم نسخت بالعرضة الأخيرة، التي جمع الصحابة القرآن عليها في عهد عثمان رضي الله عنه، فقرأ بها ذلك الصحابي حيث لم يعلم بنسخها، أو تكون مروية عن قراءة له قبل نسخها، يقول السيوطي: ولم يحتج بها أصحابنا، يعني الشافعية. ثبوت نسخه (٣١).

٤. إذا ثبت أنها ليست من القرآن، فلا يقال إنها لا تحظى بخبر الواحد فيعمل بها: لأن الرواوى إذا كان واحداً، إن ذكره على أنه قرآن فهو خطأ، لما قلناه أولاً، وإن لم يذكره على أنه قرآن، فهو لم يصرح بأنه حديث، فكان متردداً بين أن يكون خيراً عن النبي ﷺ وبين أن يكون مذهباً له، فلا يكون حجة، وهذا يخالف خبر الواحد عن النبي ﷺ (٣٢).

٥. إن خبر الآحاد يعمل به إذا روي بوصفه حديثاً، وهنا جاء على أنه من القرآن، ولم تثبت قرآنته، وخبر الآحاد إذا توجه إليه قادح يوقف عن العمل به، وهنا كذلك، فلا يعمل به.

٦. إن الزيادة في الرواية جاءت مخالفة للنص المقطوع به المتواتر، والزيادة على النص لا يقبل إلا بنص مثله، فلا ي العمل بها (٣٣). وإذا لم تثبت القرآنية لها، ولم تنقل على أنها خبر، فلا يصح الاحتياج بها (٣٤).

حجية القراءات الشاذة :

وقد ترتب على اختلاف المذاهب في حجية القراءة الشاذة اختلافاً في كثير من الأحكام المستبطة منها، نذكر بعضها من ذلك للاستشهاد:

١. كفاررة اليمين، في قوله تعالى: (فَكَفَّارَتِهِ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تَعْمَلُونَ أَهْلِكُمْ أَوْ كَسُوتُهُمْ أَوْ تحرير رقة فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام ذلك كفاررة أيامكم) (٥٠). فقد قرأ أبي وابن مسعود رضي الله عنهما: (فصيام ثلاثة أيام - متابعات) (٥١). فقال الحنفية والهادوية، وال الصحيح من مذهب أحمد، وبعض الشافعية بوجوب التابع في هذا الصيام، احتجاجاً بهذه القراءة، لأنها مشهورة في الصحابة، فقد ثبت روایتها عن عدد منهم، ولم يرد لها مخالف، وأن عمل كثير من الأصحاب جاء موافقاً لها، والزيادة في نص الكتاب المشهورة بعمل بها، فإن لم تكن قرآن فهي خبر يفسر القراءة المتواترة، فيحتج به، وينزل منزلة الخبر المشهور (٥٢). وبه قال عدد من السلف، منهم: عطاء

أثر القراءات الشاذة على استنباط الأحكام

ومحاهد وعكرمة وإبراهيم النخعي والثوري وإسحاق وأبي عبيد وأبي ثور، وروي نحوه عن علي. فإذا أفطر في خلال الصوم من غير عذر استقبل الصوم من جديد، وإن أفطر لعدم مرض أو سفر، فقال الحنفية: يستقبل أيضاً، وكذا لو حاضت المرأة تستقبل؛ لأنها لا تعلم وجود أيام ثلاثة تصوم فيها، بخلاف صيامها شهرين متتابعين في كفارة الظهار؛ لأنها لا تجد شهرين متتابعين من غير حيض (٥٣). وقال الحنابلة: إن أفطر الرجل لمرض أو المرأة لمرض أو حيض لم يتقطع الصوم. وقال الشافعى في أحد قوله: ينقطع بالمرض، ولا ينقطع بالحيض (٥٤):

وقال الشافعى في أرجح قوله، وجمهور أصحابه، ومالك، ورواية عن أحمد، والحسن البصري: إن له تفريتها، ولا يلزمه التتابع، لأن التتابع صفة لا تجب إلا بنص أو بقياس على منصوص، وقد غلماها، وهو قد صام ثلاثة الأيام، واللمر بالصوم مطلق، ولا يجوز تقييده إلا بدليل، وقراءة ابن مسعود شاذة لا يعمل بها، فهي ليست قرأتاً: لأنها لا بيت بأخبار الآحاد، ولا حديثاً، لأنها لم يروها حديثاً، فلا يعمل بها (٥٥). وقال مالك والشافعى: التابع أفضل، ورجحه الطبرى احتياطاً وخرجاً من الخلاف (٥٦).

٢. تخصيص عموم القرآن بالقراءة الشاذة عند من أجاز تخصيصها بخبر الآحاد، فقد اختلفوا فيه، فمن قال إن القراءة الشاذة تنزل منزلة خبر الآحاد أجاز تخصيص عموم القرآن بالقراءة الشاذة، ومن لم ينزلها منزلة خبر الآحاد لم ير صحة ذلك (٥٧).

٣. صوم قضاء رمضان: قال بعض أهل الظاهر، وحكى عن النخعي والناصر وأحد قوله الشافعى: إنه يشترط فيه التتابع، واحتجو بقراءة أبي: (فعدة من أيام آخر - متتابعات) (٥٨). فراد (متتابعات) على القراءة المتسويرة: (فعدة من أيام آخر) (٥٩). كما زيد وصف التابع في صوم كفارة اليمين، وروي أيضاً عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: "نزلت: فعدة من أيام آخر متتابعات، فسقطت متتابعات" (٦٠). ونقل عن عائشة وعلي في رواية ابن عمر رضي الله عنهم (٦١).

وذهب الجمهور من المذاهب كافة إلى أنه لو فرقها أجزاء، وقال مالك والشافعى وكثير من العلماء: الأفضل متتابعاً، وقالوا: لأن النص المتسوير جاء مطلقاً عن التقييد، وهذه القراءة غير ثابتة، فقد روي عن جماعة من الصحابة كعبي وابن عباس وأبي سعيد الخدري وأبي هريرة وعائشة رضي الله عنهم، قالوا: إن شاء تابع وإن شاء لم يتابع، ولو كانت قراءة ثابتة كالمتلو لما خفيت عليهم، فهي لم تصح، وإن صحت فقد سقطت اللفظة المسححة بها، كما قالت عائشة، فكانت من المنسوخ (٦٢). والزيادة هنا في النص تختلف عنها في كفار اليمين، فهذه الرواية لم تشهد والقرآن تفید ضعفها، وغير جائز الزيادة على النص إلا بنص مثله (٦٣).

والذي ترجحه أن القراء الشاذة لا يثبت بها القرآن قطعاً، ولا يحتج بها بكونها قرآن، لكنه إن صرخ بسماعها من النبي ﷺ، ولم يرد ما يؤكّد نسخها، فهي حجة يعمل بها بكونها خبر آحاد، وإن رواها يوصفها قراءة، لأنها إن لم تثبت فلما يمكن أن تنزل عن درجة الخبر، للتصريح به مع عدالة الرواية، وإن لم يصرخ بسماعها منه ﷺ، فإن اشتهرت بين الأصحاب ووافقتها العمل فهي حجة بوصفها خبر آحاد، وإلا، فالأرجح أنها تفسير منه للقرآن، إن كانت داخلاً في باب التفسير، فتكون مذهبآله، والأولى في حق العمل معها الجمع بينها وبين القراءة المتنوّرة ما أمكن، من باب الاحتياط أولاً، وخروجها من الخلاف.

وقد ذهب جمهور العلماء والقراء إلى أن غالب مثل هذا المروي على نوعين:

النوع الأول: هو من باب البيان للقرآن، ويعرف بالقراءة التفسيرية، يقول أبو عبيدة: "إن الفقصد من القراءة الشاذة تفسير القراءة المشهورة وتبيّن معناها... فهذه الحروف وما شاكلها قد صارت مفسرة للقرآن" (٢٦). نحو قراءة ابن عباس: (ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلاً من ربكم في مواسم الحج) (٥٢)، بزيادة لفظ (في مواسم الحج) (٢٦)، فيين المراد بمحل ابتناء الفضل وزمانه، وأنه جائز في مواسم الحج دفعاً لتوهم حمله على أيام آخر غيرهن. وهذا ما قاله السيوطي في أقسام سند القراءات (٢٧): "وظهر لي سادس يشبهه من أنواع الحديث: المدرج وهو ما زيد في القراءات على وجه التفسير، كقراءة سعد ابن أبي وقاص: (وله أخ أو اخث - من أم) (٢٨) بزيادة لفظ (من أم)" (٢٩).

فهذا النوع لا يقصد به من روّي عنه أنه القرآن، وإنما يلحقه بالنص على سبيل التفسير للفظ مهم في النص، أولبيان حكم، وهو يعرف أنه ليس قرآن، فهم "كانوا ربما يدخلون التفسير في القراءة بإضافة وبيان، لأنهم يتحققون لما تلقوا عن النبي ﷺ قرآن، فهم آئون من الالتباس، وربما كان بعضهم يكتبه معهم" (٣٠). ويدرك ذلك من يأخذ عنه، وقد يقع في الوهم من تصل إليه. يقول أبو بكر الباقلاني (١٧): "ويجوز أن يكون كل سامع منهم لهذه القراءات أو واجد لها في مصاحفهم إنما كان منهم على وجه التفسير والذكرة لهم، والإخبار لمن سمع القراءة أن هذا هو المراد، نحو: (والصلة الوسطى - صلة العصر).

النوع الثاني: قراءات كانت أولاً ثم نسخت، أو تركت قراءتها بإجماع الصحابة على المصحف العثماني، ومن ذلك ما رواه مسلم عن شقيق بن عقبة عن بن عازب قال نزلت هذه الآية: (حافظوا على الصلوات وصلة العصر)، فقرأ أنا ما شاء الله، فنزلت:

(حافظوا على الصلوات والصلة الوسطى) (٢)، فقال رجل كان جالساً عند شقيق له: "هي إذا

صلة العصر، فقال البراء: قد أخبرتك كيف نزلت وكيف نسخها الله" (٣).

أثر القراءات الشاذة على استبطان الأحكام

ولهذا وجدنا أن المذاهب كافة قد عملت بشيء من القراءات الشاذة، ولكن باعتبارات مختلفة، فقد أجمعوا على العمل بقراءة سعد بن أبي وقاص: (وله أخ أو اخث - من أم)، وبقراءة: (فاقتعوا - أيمانهما). وعمل الشافعي وأحمد بخbir عائشة رضي الله عنها: "كان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحر من. ثم نسخن بخمس معلومات، فتوفي رسول الله صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وهم فيما يقرأ من القرآن" (٢٣). فهو عندهما يدل على أن النسخ تأخر، وأن بعض الناس كان يقرأ خمس رضعات، ويجعلها قرآنًا حتى توفي النبي صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لكونه لم يبلغه النسخ، فلما بلغهم رجعوا عن ذلك، وأجمعوا على أنه لا يتلي، فبني حكمه. وقال مالك وأبي حبيفة لا يعمل به، وثبت الحرجمة ببرضعة واحدة، وهو قول عدد من الصحابة والتابعين، لقوله تعالى: (وآهاتكم اللآتي أرضعنكم) (٢٤). ولم يذكر عددا، ورد على الشافعي بأن نسخ التلاوة لا يكون بعد زمان النبي صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأن هذا لا يحتاج به عندكم؛ لأن القرآن لا يثبت بخبر أحد، وإذا لم ثبت قرآنите، فإنه لا يثبت كونه حديثا؛ لأنها روتته بوصفه قرآن، وغير الآحاد إذا توجه إليه قادر بوجوب الريبة بوقف عن العمل بد (٢٥).

و عمل الحنفية والهادوية وأحمد بقراءة ابن مسعود في كفارة اليمين (٢٦).

وإذا نقل الكثير عن مذهب الشافعى أنها ليست حجة، فإن التحقيق لمذهبه في القراءة الشاذة، أنها إن كانت وردت ابتداء حكم فليست بحجة كقراءة ابن مسعود (متتابعات). أو يقال: القراءة الشاذة إنما ترد تفسيراً أو حكماً، فإن وردت تفسيراً فهي حجة كقراءة ابن مسعود (أيمانهما)، وقراءة سعد بن أبي وقاص أيضاً: (وله أخ أو اخث - من أم)، وإن وردت حكماً فإن عارضها دليل آخر، فالعمل للدليل، وإن لم يعارضها دليل آخر فللشافعى قولان (٢٧).

وهذا يفيد بالقول إن أصل الاختلاف ليس هو في القراءة الشاذة من حيث هي رواية آحاد مجردة، وإنما في اعتبار القرائن المنضمة إليها، فمن رأى أن القرائن المضادة لهذه القراءة كافية في تقويتها في حق العمل احتاج بها، ومن لم يرها كافية، أو قام عنده الدليل المعارض لها، وهو أقوى منها، لم يحتاج بها، ومن لم يرها كافية، أو قام عنده الدليل المعارض لها وهو أقوى منها، لم يحتاج بها. حيث إنهم كلهم لم يحتاجوا بها وحلها في إنشاء الأحكام وابتدانها، ولذا اشتهرت الحنفية في الاحتجاج بها أن تكون مشهورة، وليس لها عارض أقوى منها.

ثانياً: حجيتها من حيث القراءة :

اتفق العلماء على جواز القراءة بالقراءات المترادفة، وهي ما صح سنته بنقل العدل الضابط عن مثله، ووافق الرسم والمعربية، مع استفاضة نقله، وتلقى الأمة له بالقبول: لأنه احتجت به القرائن التي تفيد

القطع والعلم اليقيني بصدقه وصحته، وقد أخذ عن إجماع من جهة موافقته لرسم المصحف، وهذا ينطبق على القراءات السبع، والثلاث تتمة العشر قراءة أبي جعفر ويعقوب وخلف. وقد نقل البغري في مقدمة تفسيره وعلماء كثيرون غيره^(٦٩) الاتفاق على جواز القراءات بالقراءات العشر في الصلاة وخارج الصلاة، وعدم إنكار أحد من الناس على من يقرأ بها. أما القراءات الخارجة عن العشر فهي على قسمين^(٧٠).

القسم الأول: ما يخالف خط المصحف، ولكنه لم تُشهد القراءة به، وإنما ورد من طريق غريبة لا يعول عليها، وهو ما نقله غير الثقة، مثل قراءة ابن السميف وأبي السمال لقوله تعالى: «لَكُونَ لَمْ
خَلَفْكَ أَيْهَهُ»^(٧١). بفتح سكون اللام في (خلفك)، ونحو ذلك مما كان إسناده ضعيفاً أو غريباً. قال أئمة المذاهب بعدم جواز القراءة به؛ لأنَّ ما لم يتوارد لا يعد قرآن، فكيف بما كان إسناده ضعيفاً وغريباً فالمنع منه أظهر. ولذلك قال مكي عن مثل هذا القسم^(٧٢): «فَهَذَا لَا يَقْبِلُونَ وَاقِفَ خطَ المصحف»، ونص ابن الصلاح وابن السبكي على منع القراءة بما وراء العشرة من تحريم لا كراهة؛ لأنَّها إن لم تخالف خط المصحف فهي لم تتوارد ولم تُشهد، ولا يقترب قرآن بغير المواتير والمشهور، فحكمها كالشواذ، والشاذ لا يقرأ به^(٧٣). وشدَّ بعض الناس فحوز القراءة بها^(٧٤)، وأما ما لم ينقل البة فمنعه أشد وردة أفق. وإن وافق الرسم والعربية والمعنى فلا تسمى قراءة شاذة بل مكذوبة، يكفر معتمدها^(٧٥). وهكذا إذا نقله ثقة ولا وجه له في العربية، ومثله لا يصدر إلا على جهة السهو والغلط، وهذا لا يكاد يوجد عند التحقيق^(٧٦).

القسم الثاني: ما ثبت برواية الشفاعة، ولكنه مخالف لخط المصحف، مثل قراءة ابن مسعود وأبي الدرداء رضي الله عنهما: (والذَّكْرُ وَالْأَثْنَى)^(٧٧) (فِي: هُوَ مَا خَلَقَ الذَّكْرُ وَالْأَثْنَى)^(٧٨)، وقراءة أبي وابن مسعود: (فَصَيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ (مَتَابِعَاتٍ))^(٧٩) (بِزِيَادَةٍ: (متتابعات)، وهذا القسم هو الذي اصطلح عليه بالشاذ، وقد اختلف العلماء في جواز القراءة به في الصلاة وغيرها على ثلاثة أقوال.

الأول: عدم الجواز مطلقاً، وهو قول جمهور العلماء وأئمة القراءة؛ لأنَّ القراءات لم تثبت متواترة عن النبي صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وإن ثبتت بالنقل فإنها منسوخة بالعرضة الأخيرة، أو بإجماع الصحابة على المصحف العثماني، أو أنها لم تنقل إلينا نقلاب بمثله القرآن، أو أنها لم تكن من الأحرف السبعة، وإنما هي من قبيل التفسير للفظ القرآني^(٨٠)، وحكي ابن عبد البر والباقلي إجماع العلماء على ذلك، ونقل ابن عبد البر عن الإمام مالك قوله: «مَنْ قَرَأَ فِي صَلَاتَه بِقَرَاءَةِ أَبِنِ مَسْعُودٍ - وَيُعْنِي الشَّوَادُ - أَوْ غَيْرِهِ مِنَ الصَّحَابَةِ مَا يَخْالِفُ الْمُصْحَفَ لَمْ يَصُلْ وَرَاءَهُ، وَعَلَمَاءُ الْمُسْلِمِينَ مُجْمَعُونَ عَلَى ذَلِكَ إِلَّا قَوْمًا شَذُوا لَا يَعْرُجُ عَلَيْهِمْ»^(٨١).

أثر القراءات الشاذة على استبطاط الأحكام

وبذلك أفتى أئمة العلم والقراء فمنعوا من أن يقرأ بالشاذ، سواء في الصلاة أو خارج الصلاة، وفي القراءة الواجبة أو غير الواجبة، يقول ابن الجوزي: **«فهذه القراءات تسمى اليوم شاذة؛ لكونها شذت عن رسم المصحف المجمع عليه، وإن كان إسنادها صحيحة، فلا تجوز القراءة بها لا في الصلاة ولا في غيرها»** (٩٢). ويقول القرطبي: **«قال ابن عطية: ومضت الأمصار والأعصار على قراءة السبعة، وبها يصلى، لأنها ثبتت بالإجماع، وأما شاذ القراءات فلا يصلى به، لأنه لم يجتمع الناس عليه، أما أن المروي منه من الصحابة رضي الله عنهم، وعن علماء التابعين فلا يعتقد فيهم إلا أنهم رواه، وأما ما يؤثر عن أبي السماء ومن قارنه فلا يوثق به»** (٩٣). ويقول المرداوي: **« وإن قرأ بقراءة تخرج عن مصحف عثمان لم تصح صلاته، وهذا المذهب، وعليه جماهير الأصحاب، وجزم به في الوجيز والإفادات والمنور والمنتخب وغيرهم، وقدمه في الهدایة والخلاصة والرعايیات والحاویات»** (٩٤).

وقد أفتى الإمام ابن الصلاح (ت ٤٦٣هـ) بقوله: **«يشترط أن يكون المقرؤ به قد توافق نقله عن رسول الله ﷺ قرآن، واستفاض نقله كذلك، وتلقه الأمة بالقول..... فما لم يوجد فيه كذلك كما عدا السبع أو كما عدا العشر فممنوع من القراءة به منع تحريره لا منع كراهة، في الصلاة وخارج الصلاة، وممنوع منه من عرف المصادر والمعانى ومن لم يعرف ذلك، وواجب على من قدر على الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر أن يقوم بواجب ذلك، وإنما نقلها من العلماء لغوايد فيها تتعلق بعلم العربية لا للقراءة بها»** (٩٥).

وأرجع مكي سبب عدم جواز القراءة بها إلى علتين، إحداهما: أنه لم يؤخذ باجماع، وإنما أخذ بأخبار الأحاداد، ولا يقيمت قرآن يُقرأ به بأخبار الأحاداد، العلة الثانية: أنه مخالف لما أجمع عليه، فلا يقتضي بصحته، وما لم يقطع على صحته لا يجوز القراءة به، ويكره من جحده، وليس ما صنع إذا جحده (٩٦).

الثاني: جواز القراءة بها، وهو منقول في أحد القولين لأصحاب الشافعى وأئمـة حنفـية، وإحدى الروایـتـيـن عن مالـك وأـحـمـد، واحتـجـوا بـأنـ الصـاحـبـاـتـ كـانـواـ يـقـرـأـوـنـ بـهـذـهـ الـحـرـوـفـ فـيـ الصـلـاـةـ، فـيـ عـصـرـ النـبـيـ ﷺ وـبـعـدـهـ، وـكـانـتـ صـالـاتـهـمـ صـحـيـحةـ بـلـاشـكـ، وـقـدـمـرـ النـبـيـ ﷺ عـمـرـ وـهـشـامـ بـنـ حـكـيمـ، وـغـيرـهـماـ، حـيـنـ اـخـلـفـواـ فـيـ قـرـاءـةـ الـقـرـآنـ قـفـالـ، كـذـلـكـ أـنـزـلـتـ (٩٧ـ). وـكـانـواـ قـبـلـ جـمـعـ عـشـانـ يـقـرـأـوـنـ بـقـراءـاتـ لـمـ يـشـبـهـاـ الـمـصـحـفـ، وـيـصـلـوـنـ بـهـاـ، وـلـاـ يـرـىـ أـحـدـ مـنـهـمـ تـحرـيـمـ ذـلـكـ، وـلـاـ بـطـلـانـ صـلـاتـهـمـ بـدـ (٩٨ـ).

يقول أبو حيان الأندلسي (ت ٤٧٥هـ): **«وعلى ما ذكر المتأخرـونـ من تحرـيـمـ القراءـةـ بالقراءـةـ الشـاذـةـ يـكونـ عـالـمـ مـنـ الصـاحـبـاـتـ وـالـنـاسـ مـنـ بـعـدـهـ إـلـىـ زـمانـاـ قـدـ اـرـتـكـبـواـ مـحـرـماـ، فـيـسـقـطـ بـذـلـكـ الـاحـتـجاجـ بـخـبـرـ مـنـ**

يرتكب المحرم دائمًا، وهو نقلة الشريعة، فيسقط ما نقلوه، فيفسد على قول هؤلاء نظام الإسلام.

ويقول ابن دقيق العيد (٥٨٠٢): هذه الشواد نقلت نقل آحاد عن رسول الله ﷺ، فيعلم ضرورة أنَّ الرسول قد أبى شاذًا منها وإن لم يعن، كما أنَّ خاتمًا نقلت عنه أخبار في الجود كلها آحاد، ولكن حصل في مجموعها الحكم بسخائه، وإن لم يتعين ما سخى به، وإن كان كذلك فقد توارت قراءة الرسول ﷺ بالشاذ، وإن لم يتعين بالشخص، فكيف يسمى شاذًا والشاذ لا يكون متواترًا (٩).

على أنَّ الإمام مالك، إذ نقل عنه جواز القراءة بها، لم يكن يقصد جواز القراءة بها في الصلاة، يقول ابن عبد البر: معناه عندي؛ أن يقرأ بها في غير الصلاة، لغرض التعليم، والوقوف على المروي (١٠).

الثالث: التوسط بين القولين السابقين، فقال جماعة من الحنابلة وغيرهم: إن قرأ بها في القراءة الواجبة - وهي الفاتحة - عند القدرة على غيرها لم تصح صلاة؛ لأنَّ لم يتعين أنه أذى الواجب من القراءة لعدم ثبوت القرآن بذلك، وإن قرأ بها فيما لا يجب لم تبطل؛ لأنَّ لم يتعين أنه أتى في الصلاة بمبطل، يقول المجدمن الحنابلة: "إنه لا يجزئ عن ركن القراءة، ولا تبطل الصلاة به" (١٠١) لجواز أن يكون من الحروف التي أنزل عليها القرآن، وأن قول أئمة السلف وغيرهم إن المصحف العثماني أحد الحروف السبعة، يقول ابن تيمية: وهو اختيار جدي أبي البركات (١٠٢)، وفي رواية للإمام أحمد أنه يكره وتصح الصلاة به إذا صح سنه. واختار هذه الرواية ابن الجوزي، وقال: هي أنص القولين (١٠٣).

وهذا القول يُبَتَّى على أصل، وهو: أن ما لم يثبت كونه من الحروف السبعة فهل يجب القطع بكونه ليس منها؟ فالذى عليه الجمهور أنه لا يجب القطع بذلك؛ إذ ليس ذلك مما وجب أن يكون العلم به النفي والإثبات قطعياً، وصححه ابن الجوزي، وإلية أشار مكي يقوله: "وليس ما مصنع إذا جدده. وذهب بعض أهل الكلام إلى وجوب القطع بتنفيه، حتى قطع بعضهم بخطأ من لم يثبت البسمة من القرآن في غير سورة النمل. وعكس بعضهم فقطع بخطأ من أثبتها لزعمهم أنَّ ما كان من موارد الاجتهاد في القرآن، فإنه يجب القطع بتنفيه، والصواب أنَّ كلام من القولين حق، وأنَّها آية من القرآن في بعض القراءات، وهي قراءة الذين يفصلون بها بين السورتين، وليس آية في قراءة من لم يفصل بها" (١٠٤).

ومذهب الجمهور هو الذي يظهر صوابه، وذلك لأنَّ قراءة القرآن لا تصح بغير ما ثبت أنه من القرآن قطعاً، وهذه القراءات شاذة غير متواترة ولا مستفيضة من كل وجه، فلما ثبت بها القراءة، وقرينة مخالفتها الرسم ترجحه، فلا تصح بها القراءة.

كما لمن القراءات الشاذة مخالفة لاجماع الصحابة ومن بعدهم على القراءة بما وافق رسم

أثر القراءات الشاذة على استبطاط الأحكام

المصحف، ولهذا اتفق علماء بغداد والقراء في عصرهم على تأديب محمد بن أحمد بن أيوب المعروف بابن شبيوذ(ت ٢٨٥هـ) واستبتابته على قراءته وإيقانه بالشاذ الذي يخالف خط المصحف(١٠٥).

وإنَّ من نقل عنهم من الأئمَّة القول بمحاجة القراءة بها تعارضها روايات عنهم أثبت منها كما أسلفنا، وليست هي المعتمد عليها عند جمهور أصحاب المذهب.

وإنَّ رواية هذه الشواذ مختلقة عن روايات جواد حاتم؛ لأنَّ روايات جواد موضوعها واحد ومحلها واحد، فيبنتها قدر مشترك، فكان هذا القدر المشترك متوافرًا توافرًا معنويًّا، أما القراءات الشاذة، فإنَّها وإن كانت كثيرة، لكنَّ موضوعها ومحلها مختلف، فلم يكن بينها قدر مشترك يتفق عليه، فلم يحصل القطع في شيء منها.

وإنَّ القول إنَّ القراءات الشاذة كالقول في الأحاديث الضعيفة المنقوله في كتب الأئمَّة وغيرهم يعلم في الجملة أنَّ النبي ﷺ قال شيئاً منها، وإنَّ لم نعرف عينه، فهذا صحيح، ولذا منع العلماء من ردَّ شيء مما صح منها بخبر الأحاداد، يقول ابن عبدالبر: " وإنما لم تجز القراءة بها في الصلاة؛ لأنَّ ما عدا مصحف عثمان فلا يقطع عليه، وإنما تجري مجرى السنن التي نقلها الأحاداد، لكنَّ لا يقدر أحد على القطع في رده" (١٠٦).

فنحن نقطع بأنَّ كثيراً من الصحابة كانوا يقرأون بما يخالف المصحف العثماني قبل الإجماع عليه من زيادة كلمة أو أكثر، أو إبدال كلمة بأخرى، ونقص بعض الكلمات، ويمنع اليوم من يقرأ بها في الصلاة غيرها من تحريم لا منع كراهة، ولا إشكال في ذلك؛ لقيام إجماع الصحابة على ذلك في عهد عثمان.

نعم كانت القراءة في المصاحف زمن النبي ﷺ وزمن أبي بكرٍ مشتملة على الأحرف السبعة، لكنَّ لما كثر الاختلاف في قرداده أجمع الصحابة على كتابة القرآن العظيم على العرضة الأخيرة، إذ لم تكن الأحرف السبعة واجبة على الأمة، وإنما كان ذلك جائزًا لهم، مرخصاً فيه، وقد جعل إليهم الاختيار في أي حرف اختاروه، فلما رأى الصحابة أنَّ الأمة تتفرق وتختلف إذا لم يجتمعوا على حرف واحد اجتمعوا على ذلك اجتماعاً سائغاً، وهم معصومون أن يجتمعوا على ضلاله، ولم يكن في ذلك ترك واجب ولا فعل محظور(١٠٧)، فكتبوا المصاحف على ما صرَّح عن النبي ﷺ في العرضة الأخيرة واستفاض دون ما كان قبل ذلك مما نسخت تلاوته، أو كان بطريق الشذوذ والآحاد من زيادة ونقصان وإبدال، وغير ذلك(١٠٨)، ولم يروا في ذلك ما يعارض قراءتهم السابقة بالأحرف التي لم يوافق رسمها المصحف، يقول ابن الجزري: "ولا شك أنَّ القرآن نسخ منه وغير فيه في العرضة الأخيرة، فقد صرَّ النص بذلك عن غير واحد من الصحابة، وروينا بإسناد صحيح عن زر بن حبيش قال: قال لي ابن عباس: أي القراءتين تقرأ؟

قلت: الأخيرة، قال: فَيَأْتِيَ النَّبِيُّ عليه سَلَامٌ كَانَ يَعْرِضُ الْقُرْآنَ عَلَى جَبَرِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي كُلِّ عَامٍ مِّنْ مَرَةٍ، قَالَ: فَعُرِضَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ فِي الْعَامِ الَّذِي قُبِضَ فِيهِ النَّبِيُّ عَلَيْهِ سَلَامٌ مِّنْ مَرِيْنَ، فَشَهِدَ عَبْدُ اللَّهِ - يَعْنِي ابْنَ مُسْعُودَ - مَا نَسَخَ مِنْهُ وَمَا بَدَلَ، فَقَرَأَ عَبْدُ اللَّهِ الْأُخْرِيَّةَ، وَإِذْ ثَبَّتَ ذَلِكَ فَلَا إِشْكَالَ أَنَّ الصَّحَابَةَ كَبَوْا فِي هَذِهِ الْمَصَاحِفِ مَا تَحْقَقُوا أَنَّ قُرْآنَ وَمَا عَلِمُوهُ اسْتَفِرُوا فِي الْعَرْضَةِ الْأُخْرِيَّةِ، وَمَا تَحْقَقُوا صَحَّتْهُ عَنِ النَّبِيِّ عَلَيْهِ سَلَامٌ مَا لَمْ يَنْسَخْ (١٠٩).

وَإِنَّ الْمَصَاحِفَ الْعُثْمَانِيَّ لِمَ يَكُنْ مَحْتَوِيَّا عَلَى جَمِيعِ الْأَحْرَفِ السَّبْعَةِ الَّتِي أَبْيَحَتْ بِهَا قَرَاءَةُ الْقُرْآنِ كَمَا قَالَ بِهِ جَمَاعَةُ، وَعَلَى قَوْلِ هُؤُلَاءِ لَا يَجِدُ مَا اسْتَشَكَلُوهُ؛ لَأَنَّا إِذَا قَلَّا إِنَّ الْمَصَاحِفَ الْعُثْمَانِيَّةَ مَحْتَوِيَّةٌ عَلَى جَمِيعِ الْأَحْرَفِ السَّبْعَةِ الَّتِي أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى، كَانَ مَا خَالَفَ الرِّسْمَ يَقْطَعُ بِأَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الْأَحْرَفِ السَّبْعَةِ، عَلَى قَوْلِ الْمَحْقُوقِينَ؛ لَأَنَّ مِثْلَ تَلْكَ الْإِخْتِلَافَاتِ الْكَثِيرَةِ لَا يَمْكُنُ أَنْ تَكُونَ دَاخِلَةً فِي الْحُرْفِ الْوَاحِدِ عَلَى تَعْدَدِ أَنْوَاعِ الْإِخْلَافِ بَيْنَهَا، وَلَوْ كَانَ كَلُّكُمْ لَسْخَتْ بَقِيَّةَ الْأَحْرَفِ أَوْ تَرَكَتِ الْقَرَاءَةُ بَهَا بِإِجْمَاعِ الْأَصْحَابِ أَنفُسِهِمْ، وَهَذِهِ الْقَرَاءَاتُ الشَّاذَةُ لَيْسَتْ مِنْهُ، لِمَا خَالَفَتْهَا لِرُسْمِهِ (١١٠).

فَبَثَتْ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ الْقَرَاءَةَ الشَّاذَةَ، وَلَوْ كَانَتْ صَحِيحَةً فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، فَإِنَّهَا مَا كَانَ أَذْنَ فِي قَرَاءَتِهِ، وَأَنَّ النَّاسَ كَانُوا مُخْيِرِينَ فِيهَا فِي الْصُّدُرِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ أَجْمَعَتِ الْأُمَّةُ عَلَى تَرْكِهَا لِلْمُصْلَحَةِ، أَوْ لِأَنَّهَا نَسْخَتْ، وَلَيْسَ فِي ذَلِكَ خَطَرٌ وَلَا إِشْكَالٌ؛ لَأَنَّ الْأُمَّةَ مَعْصُومَةٌ مِنْ أَنْ تَجْتَمِعَ عَلَى خَطَا (١١١).

وَقَدْ اسْتَقَرَتِ الْمَذَاهِبُ أَنَّ قَرَأَهَا غَيْرُ مُعْتَدِلٍ أَنَّهَا قُرْآنٌ وَلَا مُوْهَمٌ أَحَدًا ذَلِكَ، بَلْ لِمَا فِيهَا مِنَ الْأَحْكَامِ الْشُّرُعِيَّةِ عِنْدَ مَنْ يَحْتَجُ بِهَا، أَوِ الْأَحْكَامِ الْأَدْبَرِيَّةِ، عَلَى جَوَازِ قَرَاءَتِهَا، وَعَلَى هَذَا يَحْمَلُ حَالُ مِنْ قَرَاءَتِهِ بِهَا مِنَ الْمُتَقْدِمِينَ. وَأَنَّ الْعُلَمَاءَ كَانُوا يَنْقُلُونَهَا لِلْقَرَاءَةِ بَهَا، إِنَّمَا لِلْأَسْتَهْدَافِ بَهَا؛ لَأَنَّ مَا خَالَفَهَا لِرُسْمِ الْمَصَاحِفِ صَيْرَهَا كَالْمَنْسُوخَةِ بِالْإِجْمَاعِ. وَإِنْ قَرَأَهَا بِاعْتِقَادِ قِرَأَيْتَهَا أَوْ لِإِبْهَامِ قِرَأَيْتَهَا حَرَمَ ذَلِكَ (١١٢).

الخاتمة:

نَخْلُصُ مِنْ هَذِهِ الْدِرْسَةِ إِلَى اسْتَذْكَارِ أَهْمَنِ النَّتَائِجِ، فِيمَا يَأْتِي:

١. الْقَرَاءَةُ الشَّاذَةُ هِيَ مَا صَحَّ سَنَدُهَا وَوَافَقَتِ الْعَرْبَةِ وَخَالَفَتِ الرِّسْمَ الْمَصَاحِفِ.
٢. إِنَّ الْإِخْلَافَ فِي حَجِيَّةِ الْقَرَاءَةِ الشَّاذَةِ لَا يَنْسَبِحُ عَلَى حَجِيَّةِ رِسْمِ الْمَصَاحِفِ.
٣. إِنَّ الْمَذَاهِبَ كَافِيَّةً قَدْ احْتَجَ أَهْلَهَا بِالْقَرَاءَةِ الشَّاذَةِ بِوَجْهِهِ، وَأَنَّ الْاحْتِجَاجَ بِهَا كَانَ يَجْرِي فِي مَحَالٍ تَرْجِيحِ حَكْمٍ عَلَى حَكْمٍ، أَوْ لِبَيَانِ حَكْمٍ، أَوْ لِجَمْعِ بَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ، أَوْ لِإِيْضَاحِ حَكْمٍ وَتَعْضِيَّدِهِ، وَمَا

أثر القراءات الشاذة على استبطاط الأحكام

اختلافهم في حجيتها إلا اختلاف في الاعبارات الالزمة لذلك. لكهم بين مقل ومكثر.

٣. لا يعني الاحتجاج بها عدتها قرآن، فكلهم متذمرون على عدم ثبوت القرائية بخبر أحد مجرد.

٤. اتفق أئمة المذاهب والجمهور على أنه لا تجوز القراءة بالشواذ في الصلاة ولا خارجها، ولا تنقل على أنها قرآن، ومن جوز ذلك من العلماء فهو محمول على جهة التعليم، أو لغرض الاحتجاج. فالجميع يتفقون على أنه لا يجوز أن تنقل على أنها قرآن، ولكنها تنقل وتروى بوصفها دليلاً أو مرجحاً أو بياناً لحكم، وكذلك تدوينها في الكتب للتتكلم على ما فيها.

الحواشى

٢٩- أحكام القرآن: الحصاص: ١/٢٦٠ و ٤/١٢١، وبدائع الصنائع: ١١١/٥ -

٣٠- هداية العقول: ١/٤٤٦، وسبل السلام: ٢٢٧/٢ -

٣١- روضة الناظر: ٦٣، المعني: ١٠، الإنصاف: ٤٢/١١ -

٣٢- الأم: ١٠/٢، الجامع لأحكام القرآن: ٦/٢٨٣، البحر المحيط في أصول الفقه: ٢٢١/٢ -

٣٣- جمع الحوامش بشرح المحتلي: ١/٢٣١، شرح الكوكب المنير: ٢/١٣٨، الإنقان: ٢٢٨ -

٣٤- الإنقان: ١/٢٢٨ -

٣٥- الإحکام: ١/٢١٤ -

٣٦- روضة الناظر: ٦٣، هداية العقول: ١/٤٤٦ -

٣٧- روضة الناظر: ٦٤، والإحکام: ١/٢١٤ -

٣٨- نيل الأوطار: ٧/١١٧ -

٣٩- فتح الباري: ٢/٩٩، ونيل الأوطار: ٧/١١٧، وفي المصحف: (فاقتعوا أيديهم) المائدة: ٣٨ -

٤٠- المنحول: ٢٨٢/٢٨٣، والإحکام: ١/٢١٣ -

٤١- الإنقان: ١/٢٢٨ -

٤٢- الإحکام: ١/٢١٤-٢١٥، سبل السلام: ٣/٢١٧ -

٤٣- المنحول: ٢٨٣، والنور على صحيح مسلم: ٣٠/١٠ -

٤٤- شرح الكوكب المنير: ٢/١٣٨، والإنقاٰن: ١/٢٢٨ -

٤٥- المائدة: ٨٩ -

٤٦- جامع البيان: ٧/٣١-٣٠، تفسير الصنعاني: ١/٩٣، الإنقاٰن: ١/٢٢٨ -

أثر القراءات الشاذة على استنباط الأحكام

٥٣- أحكام القرآن: ٢٥٩/٢-٢٦٠، بداع الصنائع: ١١١/٥، زاد المسير: ٤١٥/٢، كشاف الفتاوى: ٢٤٣/٦، مهاداة العقول: ٤٢/١١، الإنصاف: ١٥/١٠، المغني: ٤٤٦/٤-٤٤٧، بداع الصنائع: ١١١/٥.

٥٣- بداع الصنائع: ١١١/٥.

٥٤- المغني: ١٦/١٠، بداع الصنائع: ١١١/٥.

٥٥- الحاجم لأحكام القرآن: ٢٨٣/٦، الأحكام: ٢١٣/٢، زاد المسير: ٢٤٥/٢، المغني: ١٥/١٠.

٥٦- حاجم البيان: ٧، معلم التنزيل: ٢/٦١، الحاجم لأحكام القرآن: ٦/٢-٢٨٣/٦.

٥٧- إرشاد الفحول: ٢٦٩.

٥٨- فتح الباري: ٤/١٨٩، وقال: القراءة ذكرها مالك في الموطأ عن أبي، نيل الأوطار: ٤/٣١٦٥.

٥٩- البرقة: ١٨٤.

٦٠- آخرجه الدارقطني، وقال: إسناد صحيح، فتح الباري: ٤/١٨٩، نيل الأوطار: ٣١٦/٣.

٦١- فتح الباري: ٤/١٨٩، الحاجم لأحكام القرآن: ٢٨٢/٣، بداع الصنائع: ٧٦/٢، المغني: ٤٤/٣.

٦٢- أحكام القرآن: ١/٢٥٨، الحاجم لأحكام القرآن: ٢/٢٨١-٢٨١/٢، المغني: ٤٤/٣، نيل الأوطار: ٤/٣١٦.

٦٣- أحكام القرآن: ١/٢٥٨-٢٦٠.

٦٤- البرهان: ١/٣٣٦.

٦٥- البرقة: ١٩٨.

٦٦- آخرجه البخاري في كتاب التفسير: ٢/٦٦٢٨، برقم (١٦٨١).

٦٧- الإتقان: ١/٢١٥.

٦٨- النساء: ١٢.

٦٩- ونسها أبو حيان إلى أبي بن كعب أيضاً، البحر المحيط: ٣/١٩٠.

٧٠- النشر: ١/٣٢.

٧١- تكتب الانتصار: ٢-١٠، وهي قراءة عائلة وحفصة، وينظر صحيح مسلم: ١/٤٣٧، برقم (١٢٩).

٧٢- البرقة: ٢٢٨.

٧٣- صحيح مسلم: ١/٤٣٨، برقم (٦٣٠)، نيل الأوطار: ١/٣٩٩، ولها روايات أخرى عنده.

٧٤- صحيح مسلم: ٢/١٠٧٥، برقم (١٤٥٢).

٧٥- النساء: ٢٣.

٧٦- التوروي على صحيح مسلم: ١/٣٠-٢٧، سيل السلام: ٣/٢١٧.

٧٧- ينظر: أحكام القرآن: ١/٢٦٠، التوروي على صحيح مسلم: ١٠/٢٧-٣٠، سيل السلام: ٣/٢١٧، نيل الأوطار: ٧/١١٧.

٧٨- البحر المحيط في أصول الفقه: ٢/٢٢٦-٢٢٥.

٧٩- معلم التنزيل: ١/٣٨، مجموع الفتاوى: ١٣/٣٨٩-٤٠، جمع الجواع بشرح المحلوي وحاشية الثاني: ١/٢٣١، منجد المقربين: ١/٣٩-٤٥.

أثر القراءات الشاذة على استبطاط الأحكام

النشر: ٤٤، منجد المقرئين: ٨٢. -٨٠

تونس: ٩٢. -٨١

الإبانة: ٣٩. -٨٢

فتاوی ابن الصلاح: ٢٣١-٢٣٢، النشر: ٤٤، إتحاف فضلاء البشر: ٧١/١. -٨٣

منجد المقرئين: ٨١. -٨٤

منجد المقرئين: ٨٤. -٨٥

الإبانة: ٣٩، النشر: ١٦-١٧. -٨٦

أعرج البخاري ومسلم، فتح الباري: ٨/٧٠، وينظر في نحوها: النشر: ١/١٤. -٨٧

الدلل: ٣٣. -٨٨

المالدة: ٨٩. -٨٩

جامع البيان: ٢٨/١، معالم التنزيل: ٣٧، الإبانة: ٣٩، جمع الحوامع: ١/٢٣١، المغني: ١/٢٩٢، الفروع: ١/٣٧١، البحر المحيط: ٢٢١/٢، البرهان: ١/٣٣٣، النشر: ٤١/١، إتحاف فضلاء البشر: ٨٠/١. -٩٠

التمهيد: ٢٦/٦، نكت الانتصار: ١٠٢. -٩١

منجد المقرئين: ٨٢. -٩٢

الجامع لأحكام القرآن: ١/٦٤. -٩٣

الإنصاف: ٥٨/٢. -٩٤

فتاوی ابن الصلاح: ٢٣١-٢٣٢، وألقى ببعضها ابن الحاجب والتزویی، البرهان: ٣٣٣/١، وينظر: المجموع: ٣٩٢/٣، ویه قال السبکی، النشر: ٤٤/١. -٩٥

التمهید: ٥٦/٢، الإبانة: ٣٩، البحر المحيط في أصول الفقه: ٢٢١/٢. -٩٦

البخاري: ٢٢٦/٣، مسلم: ١/٥٦. -٩٧

المغني: ١/٢٩٣، مجموع فتاوی ابن تیمیة: ١٣/٣٩٤-٣٩٥، و منجد المقرئین: ٨٢. -٩٨

النشر: ١٥/١، منجد المقرئین: ٩٢. -٩٩

التمهید: ٢٥/٦، ٢٩٩، ٢٥٦. -١٠٠

الإنصاف: ٥٨/١، المغني: ١/٢٩٢. -١٠١

مجموع الفتاوی: ١٣/٣٩٨، المغني: ١/٣٩٨. -١٠٢

الفروع: ١/٣٧١، الإنصاف: ٥٨/٢. -١٠٣

مجموع الفتاوی: ١٣/٣٩٨-٣٩٩، الإبانة: ٣٩، النشر: ١٥/١. -١٠٤

الفهرست: ٤٧-٤٨، معرفة القراء: ١٥٨. -١٠٥

التمهید: ٦/٢٥. -١٠٦

أثر القراءات الشاذة على استنباط الأحكام

١٠٧- جامع البيان: ٨/١، الشهيد: ٢٩٤/٨، مجموع الفتاوى: ١٣/٣٩٦-٤٠١.

١٠٨- مجموع الفتاوى: ١٣/٣٩٦.

١٠٩- النشر: ١/٣٢.

١١٠- مجموع الفتاوى: ١٣/٣٩٥-٣٩٦، النشر: ١/٣١، الإتقان: ١٤١/١٤٢-١٤٣.

١١١- مسند المقربين: ٩٩.

١١٢- نكت الانتصار: ٢/١٠، النشر: ١/٣٢، إتحاد فضلاء البشر: ١/٧١.

المصادر والمراجع

١- الإبانة عن معانٍ القراءات، لمكي بن أبي طالب القيسى، القاهرة، ١٩٦٠ م.

٢- الإتقان في علوم القرآن، لجلال الدين السيوطي، دار التراث القاهرة.

٣- الأحكام في أصول الأحكام، للأمدي، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٤ هـ.

٤- أحكام القرآن، لأبي بكر الجصاص، دار إحسان التراث العربي، بيروت، ١٤٠٤ هـ.

٥- إرشاد الفحول، للشوكتانى، دار الفكر، بيروت، ١٩٩٢.

٦- الانصاف، للمرأوى الحنبلى، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٧- الأم، للإمام الشافعى، دار المعرفة، بيروت، ١٢٣٩.

٨- البحر المحيط في أصول الفقه: للزرتشى، دار الاتحاد، ١٩٩٤.

٩- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، للكلستانى، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٣ هـ.

١٠- البرهان في علوم القرآن، للزرتشى، دار الجيل، بيروت، ١٩٨٨.

١١- جامع البيان في تأويل أي القرآن، لابن حجر الطبرى، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٨.

١٢- روضة الناظر وجنة المناظر، لابن قادمة، جامعة محمد ابن سعود، الرياض، ١٣٩٩.

١٣- سبل السلام، للأمير الصناعى، دار إحياء التراث العربي بيروت، ١٣٧٩.

١٤- شرح الكوكب المنير، لابن التجار القوتوى، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٠.

١٥- فتاوى ابن الصلاح في التفسير والحديث والأصول والفقه، لأبي عمر ابن الصلاح، تج. د. عبدالمعطي أمين قلوعى، دار المعرفة، بيروت، ١٩٨٦.

١٦- فتح البارى، لابن حجر العسقلانى، البانى الحلبي، القاهرة، ١٩٥٩.

١٧- الفهرست لابن النديم، دار المعرفة، تونس، ١٩٩٤.

١٨- لسان العرب، لابن منظور، دار إحياء التراث العربي، ١٩٨٨.

١٩- مجموع الفتاوى، لابن تيمية، جمع عبد الرحمن النجدى.

أثر القراءات الشاذة على استبطاط الأحكام

٢٠. المحتسب في تبيين وجوه شواد القراءات والإيضاح عنها، ابن جنی، تج. على النجدي وآخرين، نشر لجنة إحياء التراث، ١٣٨٦هـ.
٢١. المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، لأبي شامة المقدسي عبد الرحمن بن إسماعيل، دار صادر، بيروت، ١٩٧٥م.
٢٢. معالم التنزيل، لمحمد بن الحسين بن مسعود البغوي، تج. محمد النمر، دار طيبة، الرياض، ١٩٩٥م.
٢٣. المغنى في فقه الإمام أحمد، لابن قدامة المقدسي، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٥هـ.
٢٤. مناهل العرفان في علوم القرآن، لمعبد العظيم الزرقاني، دار قتبة، دمشق، ١٩٩٨م.
٢٥. منجد المقرئين ومرشد الطالبين، لأبي الجزري، عالم الفوائد، السعودية، ١٤١٩هـ.
٢٦. السنخول في تعليلات الأصول، لأبي حامد الغزالى، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٠هـ.
٢٧. النشر في القراءات العشر، لأبي الجزري، دار الكتب العلمية، بيروت.
٢٨. نكت الانتصار لنقل القرآن، لأبي بكر الباقلاني، المعارف، الإسكندرية.
٢٩. نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار، للشوكانى، دار الكتاب العربي، بيروت.
٣٠. هداية العقول إلى علم المسؤول في علم الأصول، للحسين ابن القاسم، المكتبة الإسلامية، ١٤٠١هـ.